



استمارة الإفصاح رقم (2)

استمارة خاصة بالإفصاح عن النتائج المرحلية للفترة: 2018-06-30

أولاً : معلومات عامة عن الشركة :

إسم الشركة : بنك الشام

النشاط الرئيسي للشركة: تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على أساس غير الفائدة

تاريخ إنشاء الشركة	تاريخ السجل التجاري	تاريخ المباشرة	تاريخ الإدراج في السوق
07/09/2006	24/01/2007	27/08/2007	25/05/2014

رأس المال المصرح به والمدفوع وعدد الأسهم المصدرة:

رأس المال المصرح به	رأس المال المدفوع	عدد الأسهم	عدد المساهمين في نهاية الفترة
5,000,000,000	5,000,000,000	50,000,000	4,077

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والجهات التي يمثلونها:

الرقم	الاسم	الصفة	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
1	علي يوسف العوضي	رئيس مجلس الإدارة	البنك التجاري الكويتي	32%
2	طارق فريد العثمان	عضو مجلس الإدارة		
3	احمد نبيل محمد رفيق الكزبري	نائب رئيس مجلس الإدارة	نفسه	5%
4	د.علي مهران خونده	عضو مجلس الإدارة	نفسه	3%
5	د. غياث القطيني	عضو مجلس الإدارة	خزانة نقاء المهندسين	2%
6	أسامة الطاهر	عضو مجلس الإدارة	نفسه	0.3%

الرئيس التنفيذي	أحمد يوسف اللحام
مدقق الحسابات	شركة تدمر المهنية
عنوان ورقم هاتف وفاكس الشركة وموقعها الإلكتروني.	سوريا- دمشق- ساحة النجمة- TEL: +963 11 33919
	FAX: 963 11 3348731 - www.Chambank.com



(Handwritten signature)

شركة مساهمة سورية سجل تجاري رقم : ١٤٨٠٩
رأس المال خمسة مليارات ليرة سورية
هينة الأوراق والأسواق المالية السورية

دائرة الإفصاح

قيم السهم:

القيمة الاسمية	القيمة الدفترية*	القيمة السوقية نهاية الفترة**
100.00	474.25	545.00

تحتسب القيمة الدفترية بتقسيم حقوق الملكية على عدد الأسهم بنهاية الفترة*

القيمة السوقية للشركات المدرجة**

ملخص النتائج المرحلية:

النتائج الأولية المقارنة	بيانات الفترة الحالية	بيانات نهاية السنة السابقة	التغير %
مجموع الموجودات	139,840,842,534	135,617,226,497	3%
حقوق المساهمين	23,712,643,579	23,501,104,023	1%
	آخر ثلاثة أشهر	بيانات نصفية	آخر ثلاثة أشهر
صافي الإيرادات	915,342,242	2,258,412,349	1,681,524,574
صافي الربح قبل الضريبة	(135,013,005)	260,033,985	816,303,612
مخصص ضريبة الدخل	61,374,563	(77,684,567)	(269,528,373)
حقوق الأقلية في الأرباح	12,367	25,472	6,901
صافي الدخل	(73,650,809)	182,323,946	546,768,338
ربح السهم	(1.47)	3.65	10.94

صافي الإيرادات يمثل رقم المبيعات ويمثل إجمالي الدخل التشغيلي لدى المصارف وإجمالي الإيرادات لدى شركات التأمين •

يحسب التغير كمايلي: { (رقم الفترة الحالية - رقم الفترة السابقة) / رقم الفترة السابقة } * 100 •

خلاصة عن نتائج أعمال البنك :

بلغت قيمة موجودات البنك بتاريخ 2018-06-30 ما قيمته 140 مليار ليرة بزيادة نسبتها 3% عن نهاية العام 2017 ، في حين زادت قيمة حقوق المساهمين بنسبة 1% مقارنة مع نهاية العام 2017 ، كما استطاع البنك خلال النصف الأول من العام 2018 زيادة حجم ودائع الزبائن بنسبة 25% ترافق ذلك بزيادة لمحفظة التمويلات بنسبة 11% أما بالنسبة للأرباح الخاصة بالنصف الأول حقق البنك أرباحا صافية بمقدار 182 مليون ليرة .

أحمد يوسف اللحام

الرئيس التنفيذي



تاريخ: 2018-7-31

(Handwritten signature)

بنك الشام ش.م.م.س.ع

البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة (غير مدققة)

30 حزيران 2018



شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة

الى مساهمي مصرف الشام ش.م.م.س.ع المحترمين

لقد قمنا بمراجعة بيان المركز المالي المرحلي الموحد المختصر كما في 30 حزيران 2018 لمصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة")، وكل من بيانات الدخل، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المرحلية الموحدة المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

تعد الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية" بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للقوانين السورية المصرفية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف ووفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية استناداً الى مراجعتنا.

نطاق المراجعة:

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة رقم (2410) "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق الحسابات المستقل للمنشأة". تتضمن أعمال مراجعة المعلومات المالية المرحلية المختصرة القيام بإجراء استفسارات بشكل أساسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق الإجراءات التحليلية وإجراءات المراجعة الأخرى.

إن نطاق المراجعة أقل بشكل كبير من نطاق التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وبالتالي فإن المراجعة لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بأننا على دراية بكافة الأمور الهامة التي يمكن التعرف عليها من خلال التدقيق، وبالتالي فإننا لا نبدى رأياً تدقيقياً.

الاستنتاج:

استناداً الى مراجعتنا لم يصل الى علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد إن البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة المرفقة، والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد المرحلي كما في 30 حزيران 2018 والبيانات المرحلية للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى، لم يتم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف والمعيار المحاسبي الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية".

فقرات إيضاحية:

- أن نطاق مراجعتنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام المصرف مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وبشكل خاص تلك المتعلقة بالبيانات المالية والتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف.
- تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية منظمة وأصولية وإن البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

أ.د. حسين يوسف القاضي

31 تموز 2018



رقم الترخيص / ه/ش

اسم شركة تدمر المهنية - محاسبون قانونيون
المحدودة المسؤولية

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

بيان المركز المالي الموحد المرحلي
للفترة المنتهية في 30 حزيران 2018

31 كانون الأول 2017 (مدققة) ليرة سورية	30 حزيران 2018 (غير مدققة) ليرة سورية	الإيضاحات	الموجودات
36,216,903,664	39,130,377,341	3	نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية
55,928,463,624	41,718,181,248	4	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
-	6,945,000,000	5	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
35,384,968,219	41,598,256,976	6	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي
1,098,644,340	1,022,941,090	7	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
2,380,850,000	2,380,850,000	8	استثمارات عقارية
1,693,854,054	1,706,706,427		موجودات ثابتة - بالصافي
4,016,696	6,276,306		موجودات غير ملموسة
1,361,139	1,361,139	16-2	موجودات ضريبية مؤجلة
744,709,231	3,167,436,477	9	موجودات أخرى
2,163,455,530	2,163,455,530	10	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
135,617,226,497	139,840,842,534		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية			
46,451,576,800	42,019,290,163	11	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
32,409,552,218	32,292,622,318	12	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
4,749,332,334	7,215,900,469	13	تأمينات نقدية
137,394,330	210,231,361	14	ذمم دائنة
240,071,613	265,183,984	15	مخصصات متنوعة
141,535,228	81,649,904	16-1	مخصص ضريبة الدخل
2,875,095,205	3,861,516,937	17	مطلوبات أخرى
87,004,557,728	85,946,395,136		مجموع المطلوبات
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة			
24,896,590,303	29,947,525,082	18	حسابات الاستثمار المطلقة
171,225,534	187,728,906	19	احتياطي مخاطر الاستثمار
40,965,244	43,740,694		احتياطي معدل الأرباح
25,108,781,081	30,178,994,682		مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
112,113,338,809	116,125,389,818		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
حقوق الملكية			
5,000,000,000	5,000,000,000	20	حقوق مساهمي المصرف
33,051,351	33,051,351	21	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
2,175,411,384	2,175,411,384	22	احتياطي عام مخاطر التمويل
313,909,216	313,909,216		احتياطي القيمة العادلة للاستثمار
313,909,216	313,909,216		احتياطي قانوني
518,507,215	547,722,825		احتياطي خاص
-	182,323,946		احتياطي معدل الأرباح
14,708,920,881	14,708,920,881		أرباح الفترة
437,394,760	437,394,760		الأرباح المدورة غير المحققة
23,501,104,023	23,712,643,579		الأرباح المتركمة المحققة
2,783,665	2,809,137		مجموع حقوق الملكية مساهمي المصرف
135,617,226,497	139,840,842,534		حقوق غير المسيطرة
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية			

الآنسة جملة الحموي
المدير المالي

السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي

السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان الدخل الموحد المرحلي
للفترة المنتهية في 30 حزيران 2018

لفترة الستة أشهر المنتهية في		لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في		الإيضاحات	
30 حزيران 2018	30 حزيران 2017	30 حزيران 2018	30 حزيران 2017		
غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة		
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		
2,014,567,765	1,907,335,916	991,427,195	1,034,584,399	23	إيرادات ذم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
162,760,292	704,319,518	86,092,226	311,418,617	24	إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية
-	(6,618,228)	-	-	25	المصاريف المحملة على الوعاء الاستثماري المشترك
2,177,328,057	2,605,037,206	1,077,519,421	1,346,003,016		إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف
(33,630,544)	(178,398,374)	(212,982)	(103,227,799)		وحسابات الاستثمار المطلق
2,143,697,513	2,426,638,832	1,077,306,439	1,242,775,217		احتياطي معدل الأرباح
(538,795,065)	(173,249,128)	(280,024,645)	(98,143,311)		إجمالي دخل الاستثمارات بعد تنزيل احتياطي معدل
(16,666,350)	(7,348,605)	(8,516,087)	(4,268,625)		الأرباح
(522,128,715)	(165,900,523)	(271,508,558)	(93,874,686)	26	حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق مع
1,604,902,448	2,253,389,704	797,281,794	1,144,631,906	27	الاحتياطي:
598,783,493	733,287,371	113,717,579	437,940,725		احتياطي مخاطر الاستثمار
51,086,910	197,767,083	1,612,144	98,843,083		العائد على حسابات الاستثمار المطلق بعد خصم
-	-	-	-		احتياطي مخاطر الاستثمار
3,639,498	1,184,449	2,730,725	108,860	28	حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب
2,258,412,349	3,185,628,607	915,342,242	1,681,524,574		ووكيل بالاستثمار ورب مال
(453,315,592)	(496,541,837)	(233,473,417)	(288,644,410)	29	صافي إيرادات خدمات مصرفية
(89,600,890)	(47,072,147)	(54,240,720)	(24,339,616)		أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع
(1,680,461,882)	(495,045,627)	(1,150,141,110)	(289,736,936)	30	التشغيلي)
250,000,000	(400,000,000)	400,000,000	(250,000,000)		أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
(25,000,000)	(25,000,002)	(12,500,000)	(12,500,000)		إيرادات أخرى
(1,998,378,364)	(1,463,659,613)	(1,050,355,247)	(865,220,962)		إجمالي الدخل الخاص بالمصرف
260,033,985	1,721,968,994	(135,013,005)	816,303,612	31	نفقات الموظفين
(77,684,567)	(536,261,074)	61,374,563	(269,528,373)		استهلاكات وإطفاءات
182,349,418	1,185,707,920	(73,638,442)	546,775,239		مصاريف أخرى
182,323,946	1,185,688,673	(73,650,809)	546,768,338		استرداد مخصص تدني ذم البيوع المؤجلة وأرصدة
25,472	19,247	12,367	6,901		التمويلات
3.65	23.71	(1.47)	10.93		مخصصات متنوعة
					إجمالي المصروفات
					الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
					إيراد/(مصروف) ضريبة الدخل
					صافي الربح
					ويعود إلى
					مساهمي المصرف
					حقوق غير المسيطرة
					حصة السهم من ربح (خسارة السنة)

الآنسة جمانة الحموي
المدير المالي

السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي

السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

مصرف الشام ش.م.م.س.ع
بيان التدفقات النقدية الموحد المرحلي
للفترة المنتهية في 30 حزيران 2018

لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران		
2017	2018	الإيضاحات
(غير مدققة)	(غير مدققة)	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,721,968,994	260,033,985	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
		صافي النتيجة قبل الزكاة والضريبة
		تعديلات لبنود غير نقدية:
47,072,149	89,600,890	اهتلاكات واطفاءات
173,249,128	538,795,065	عائد حسابات الإستثمار المطلقة
400,000,000	(250,000,000)	مخصص تدني قيم وضم أرصدة الأنشطة التمويلية
25,000,002	25,000,000	مخصصات متنوعة
2,367,290,273	663,429,940	صافي الدخل قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(5,955,415,100)	(6,945,000,000)	الزيادة (النقص) في الإيداعات لدى المصارف (التي تزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
-	7,102,857,732	أرصدة مقيدة السحب*
(306,546,678)	(110,152,183)	إيداعات لدى المصرف المركزي (احتياطي نقدي الزامي)
(10,978,768,752)	(6,044,122,911)	الزيادة (النقص) في إجمالي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(2,342,258,144)	(2,423,201,084)	الزيادة (النقص) في الموجودات الأخرى
(580,000,000)	330,000,000	الزيادة (النقص) في ودائع بنوك (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
(521,048,152)	(137,569,891)	ضريبة الدخل المدفوعة
354,078,833	2,653,843,809	تأمينات
538,845,173	73,551,813	ذمم دائنة
(276,620,128)	989,360,161	مطلوبات مختلفة
(17,700,442,675)	(3,847,002,614)	صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
-	-	الاستثمارات في العقارات
275,919,149	75,697,788	شراء (بيع) الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
(2,676,903)	(3,827,296)	شراء (بيع) موجودات ثابتة غير مادية
(627,142,480)	(100,885,577)	شراء (بيع) موجودات ثابتة مادية
-	-	موجودات ثابتة مالية
(353,900,234)	(29,015,085)	صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية
		التدفقات النقدية الناتجة من (المستعملة في) النشاطات التمويلية
6,039,483,049	5,019,277,282	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
165,451,230	31,350,103	حصة مساهمي المصرف من احتياطي معدل الأرباح
(8,402,328,093)	(30,535,878)	الحسابات الجارية
(196,803,083)	(471,176,675)	أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية
(2,659,155)	(1,604,905)	توزيعات أرباح نقدية
(2,396,856,052)	4,547,309,927	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
74,177,329	(207,895,750)	تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد ومافي حكمه
(20,377,021,632)	463,396,478	صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال الفترة
		يضاف
34,205,452,668	16,150,419,663	النقد وما في حكمه في بداية الفترة
13,828,431,036	16,613,816,141	النقد وما في حكمه في نهاية الفترة

*مجموع مبالغ الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل الخزانة الأمريكية.

الآنسة جمانة الحموي
المدير المالي

السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي

السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 2018-06-30

رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الأرباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) السنة	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
5,000,000,000	313,909,216	313,909,216	33,051,351	518,507,215	2,175,411,384	14,708,920,881	-	437,394,760	23,501,104,023	2,783,665	23,503,887,688
-	-	-	-	29,215,610	-	-	-	-	29,215,610	-	29,215,610
-	-	-	-	-	-	-	182,323,946	-	182,323,946	25,472	182,349,418
5,000,000,000	313,909,216	313,909,216	33,051,351	547,722,825	2,175,411,384	14,708,920,881	182,323,946	437,394,760	23,712,643,579	2,809,137	23,715,452,716

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 2017-06-30

رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الأرباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) السنة	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
5,000,000,000	244,917,707	244,917,707	33,051,351	239,028,017	301,981,384	17,815,248,326	-	273,201,238	24,152,345,730	2,734,786	24,155,080,516
-	-	-	-	165,451,230	-	-	-	-	165,451,230	-	165,451,230
-	-	-	-	-	-	-	1,185,688,673	-	1,185,688,673	19,247	1,185,707,921
-	-	-	-	-	-	-	-	(250,000,000)	(250,000,000)	-	(250,000,000)
5,000,000,000	244,917,707	244,917,707	33,051,351	404,479,247	301,981,384	17,815,248,326	1,185,688,673	23,201,238	25,253,485,633	2,754,034	25,256,239,667

- تم تقرير توزيع مبلغ 20,000,000 ليرة سورية مكافأة أعضاء مجلس إدارة تم احتجازها كمصاريف مستحقة غير مدفوعة خلال عام 2017.


الآنسة جمانة الحموي
المدير المالي


السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي


السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

1- معلومات عامة (تتمة):

هيئة الرقابة الشرعية :

يخضع نشاط المصرف لإشراف هيئة رقابية شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء (هم السادة: فضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة وعضواً تنفيذياً فيها، وفضيلة الأستاذ عبد السلام محمده نائباً للرئيس، فضيلة الدكتور محمد توفيق رمضان عضواً) ، تم تعيين الدكتور أحمد حسن والأستاذ عبد السلام محمده من قبل الجمعية العمومية و بناء على موافقة مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 64 /م ن تاريخ 2017/05/21 ، وعين الدكتور محمد توفيق رمضان بموجب موافقة مجلس النقد والتسليف الصادرة بالقرار رقم 97 تاريخ 2017/07/19 ، وإقرار الجمعية العمومية هذا التعيين في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2018/05/13 ، لا يجوز عزل أي منهم إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك. وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للمصرف.

2- السياسات المحاسبية :

أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية للمصرف وشركاته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطيها الهيئة ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات /المطلوبات المالية للمتاجرة والموجودات /المطلوبات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات العقارية والموجودات المتاحة للبيع الأجل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.

إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية الموحدة.

يراعى في العرض والإفصاح الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المطلق.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة (سواء الممولة من حسابات الاستثمار المطلق أو من أموال المصرف الذاتية) البيانات المالية لمصرف الشام ش.م.م.س.ع والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية والخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة عند التوحيد.

إن حصة المصرف في رأسمال الشركة التابعة هي كما يلي :

الشركات التابعة	نسبة المساهمة	30 حزيران 2018	حصة المصرف من رأس مال الشركة التابعة
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية	99%	ليرة سورية 247,500,000	31 كانون الأول 2017 ليرة سورية 247,500,000
		247,500,000	247,500,000

يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للمصرف باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في المصرف فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف.

يتم توحيد الشركة التابعة بشكل كامل منذ التاريخ الذي يجري فيه فعلياً تحقق سيطرة المصرف على الشركة التابعة.

يتم تضمين عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة منذ تاريخ التملك أو حتى تاريخ البيع حسب ما يكون ذلك ملائماً. (ووفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف 501/م ن/ب4 تاريخ 2009/05/10) وتعديلاته. تمثل حقوق غير المسيطرة (الجهة غير المسيطرة) ذلك الجزء غير المملوك بطريقة مباشرة من قبل المصرف في أرباح أو خسائر وصافي الأصول (حقوق الملكية) في الشركة التابعة، ويتم إدراجها بشكل منفصل ضمن قائمة الدخل الموحدة وضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي المصرف (الأم).

يتم الاعتراف بالفرق الموجب بين تكلفة شراء الشركة التابعة والقيمة العادلة لحصة المصرف من صافي أصول الشركة المشتراة كشهرة، ويتم الاعتراف بالفرق السالب (خسار شراء) مباشرة في قائمة الدخل للسنة التي تمت بها عملية الشراء.

في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة.

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

التغييرات في السياسات المحاسبية:

التفسيرات والمعايير الجديدة والمعدلة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة. قام البنك بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية (IFRIC) الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت نافذة ابتداء من 1 كانون الثاني 2018. إن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة ليس له أي تأثير على المركز المالي للبنك أو أدائه المالي:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 خطط المنافع المحددة: مساهمات الموظفين
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2010 إلى 2012):
هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك وتتضمن:
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 - الدفع على أساس الأسهم
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 8 - قطاعات الأعمال
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 - الأصول غير الملموسة
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 24 - إفصاحات الأطراف ذات العلاقة
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2011 إلى 2013):
هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك وتتضمن:
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 13 - قياس القيمة العادلة
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 40 - الاستثمارات العقارية
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2012 إلى 2014):
هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016. وتتضمن
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات غير المستمرة
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 7: الأدوات المالية: الإفصاحات
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 19: منافع الموظفين
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 34: التقارير المالية المرحلية
 لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي أثر جوهري على البنك.
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2014 إلى 2016):
 • معيار التقارير المالية الدولي رقم 1: تبني المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى.
 • معيار التقارير المالية الدولي رقم 12: الإفصاح عن الملكية في المنشآت الأخرى.
 • معيار المحاسبة الدولي رقم 28: الاستثمارات في المنشآت الزميلة و المشاريع المشتركة.
 تعتبر التعديلات المتعلقة بمعيار التقرير المالي رقم 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 نافذة للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018، أما التعديلات المتعلقة بمعيار التقرير المالي رقم 12 فتعتبر نافذة في بداية أو بعد تاريخ 1 كانون الثاني 2017.
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2015 إلى 2017):
تعتبر هذه التحسينات نافذة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2019. وتتضمن
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 3: اندماج الأعمال.
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 11: الاستثمارات ذات الترتيبات المشتركة.
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 12: ضريبة الدخل.
- معيار المحاسبة الدولي رقم 23: تكلفة الاقتراض

-المعايير والتعديلات على المعايير التي تعتبر نافذة التطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2017 أو بعد:

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - "ضريبة الدخل".
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 - "قائمة التدفقات النقدية" المبادرة بالإفصاح.

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

المعايير والتعديلات على المعايير التي تعتبر نافذة التطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2018 أو بعد:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 – "الأدوات المالية"

في تموز 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 الأدوات المالية ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية - الاعتراف والقياس وكل الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع محاسبة الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وتدني القيمة ومحاسبة التحوط. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 كانون الثاني 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر له. باستثناء محاسبة التحوط، يجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي، إلا أن عرض معلومات المقارنة ليس إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق متطلبات المعيار على أساس مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحددة.

سيتم تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 فقط في البنود التي لم تغطه معايير المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات الإسلامية و المراجعة الشرعية الإسلامية.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 – "الإيرادات من العقود مع الزبائن"

تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 في أيار 2014 الذي أسس لنموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع الزبائن. وفقاً للمعيار يتم الاعتراف بالإيراد ليعكس المبلغ الذي يتوقع البنك أن يكون له حق فيه مقابل السلع أو الخدمات المقدمة للزبائن. إن معيار الإيرادات الجديد سيحل محل جميع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية الحالية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. يتوجب تطبيق المعيار بأثر رجعي كامل أو معدل للسنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2018. يسمح بالتطبيق المبكر.

- التعديلات على معيار التقرير المالي رقم 2 – "الدفع على أساس الأسهم" توضيح وقياس عمليات الدفع

القائمة على المشاركة:

عند تطبيق هذه التعديلات فإنه يتوجب على المنشآت اعتماد هذه التعديلات بدون أثر رجعي. وتعتبر نافذة التطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018، كما يسمح بالاعتماد المبكر لهذه التعديلات.

وتهدف التعديلات إلى إلغاء أثر التفاوت في التطبيق رغم أنها ضيقة النطاق وتتناول مجالات محددة في التصنيف والقياس، حيث ركزت هذه التعديلات على ثلاث جوانب: آثار شروط الاستحقاق على قياس عمليات الدفع النقدية للمعاملات بالأسهم، تصنيف معاملة الدفع بالأسهم مع خواص التصفية الصافية للضرائب المقطوعة، أثر المحاسبة في تغير بنود وشروط الدفع على أساس الأسهم وتغيير تصنيفها من تسويات نقدية إلى بنود حقوق ملكية.

- تطبيق معيار التقرير المالية الدولي رقم 9 – "الأدوات المالية" مع معيار التقرير المالي الدولي رقم 4

– "عقود التأمين" – تعديلات على معيار التقرير المالي الدولي رقم 4.

تتناول هذه التعديلات الاعتبارات الناشئة بسبب تطبيق معيار التقارير المالية الجديد رقم 9 وذلك قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 الخاص بعقود التأمين، والذي يستبدل معيار التقرير المالي رقم 4. وتقدم هذه التعديلات خيارين للشركات المصدرة لعقود التأمين: إعفاء مؤقت من تطبيق المعيار 9، ومدخل التغطية.

عند اعتماد مدخل التغطية فإنه يتطلب من المنشأة استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي رقم 9 مع المعيار الدولي رقم 4.

أما عند اعتماد الإعفاء المؤقت فعلى المنشأة تقديم إفصاح كافٍ مطلوب في نواح أخرى من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

يعتبر هذا التطبيق نافذاً للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018.

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق:
فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة وغير نافذة التطبيق للفترة المنتهية في 30 حزيران 2018:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 - "عقود الإيجار"

ويهتم بتوضيح طرق الاعتراف والقياس والعرض والافصاح لعقود الإيجار - حل محل المعيار المحاسبي الدولي 17، حيث أن نمط الاعتراف بمصروف الأجار سوف يتسارع بالمقارنة مع المطبق حالياً، ويعتبر واجب التطبيق من السنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2019.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 - "عقود التأمين"

يتم تطبيق هذا المعيار الدولي على جميع أنواع عقود التأمين وبغض النظر عن طبيعة المنشأة المصدرة لهذه العقود، ومع تأمين محدد وأدوات مالية مع ميزات المشاركة التقديرية. ويهدف هذا المعيار بشكل رئيسي إلى تأمين نموذج محاسبي لعقود التأمين على نحو أكثر فائدة وثبات للمؤمن عليهم، وعلى خلاف متطلبات معيار التقرير المالي 4 والتي تقوم على جدولة الممارسات المحاسبية المحلية السابقة، فإن المعيار 17 يقدم نموذجاً شاملاً لعقود التأمين، والذي يغطي كل النواحي المحاسبية ذات الصلة.

ويعتبر هذا المعيار ساري المفعول للفترات التقرير المالي التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2021، ويطلب فيه معلومات مقارنة كما يسمح بالتطبيق المبكر في حال كانت المنشأة قد طبقت مسبقاً أو ستقوم بتطبيق معايير التقارير المالية رقم 15 ورقم 9 في نفس تاريخ تطبيق هذا المعيار.

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

- معيار المحاسبة المالي رقم 30 اضمحلال الموجودات و الخسائر الانتمائية :

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم "30" في شهر تشرين الثاني 2017 والمتعلق بالاضمحلال والخسائر الانتمائية والارتباطات المثقلة بالأعباء. يعتبر تطبيق هذا المعيار إلزامياً من الفترات المالية المبتدئة في أو بعد 1 كانون الثاني 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر. علماً أنه تقرر التطبيق المبكر للمعيار بتاريخ 1 كانون الثاني 2019 استناداً إلى قرار مجلس المحاسبة والتدقيق بجلسته رقم 1 لعام 2018.

التغييرات في التقديرات المحاسبية:

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتمل أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغييرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

تدني قيمة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية

تقوم المجموعة بمراجعة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية بشكل دوري لتقدير كفاية المخصصات المسجلة في بيان الدخل الموحد بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. وعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تقوم المجموعة بالاجتهادات حول وضع العميل المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغييرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم نظم الأنشطة التمويلية بشكل منفرد، تقوم المجموعة بتشكيل مخصص لانخفاض القيمة بشكل جماعي، وذلك بتجميع نظم الأنشطة التمويلية ذات السمات المتشابهة لمخاطر الائتمان وتقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة.

الموجودات الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبة والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبية المستقبلية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة على أساس مبدأ الاستمرارية.

الكسب أو الصرف المخالف للشرعية الإسلامية:

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشرعية الإسلامية في حساب خاص (يسمى صندوق المخالفات الشرعية) يظهر في بيان المركز المالي الموحدة ضمن الذمم الدائنة ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة الهيئة الشرعية. وخلال الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2018 تم ترحيل (865,203) ل.س إلى صندوق المخالفات الشرعية بناء على قرارات الهيئة الشرعية مقارنة مع ترحيل مبالغ مقدارها (1,003,639) ل.س خلال عام 2017. وهذه المبالغ ناتجة عن :

البيان	30 حزيران 2018	31 كانون الأول 2017
فوائد من البنوك	813,131	-
تجنب أرباح معاملات غير شرعية	-	999,839
زيادة بالصندوق	-	3,800
أخرى	52,072	-
إجمالي إيرادات صندوق المخالفات الشرعية	865,203	1,003,639
رصيد صندوق المخالفات الشرعية	-	-

وكانت حركة صندوق المخالفات الشرعية كما يلي:

البيان	30 حزيران 2018	31 كانون الأول 2017
رصيد صندوق المخالفات الشرعية في بداية الفترة	-	-
الزيادة خلال العام	865,203	1,003,639
الاستخدامات خلال العام	(865,203)	(1,003,639)
رصيد صندوق المخالفات الشرعية في نهاية الفترة	-	-

وبموجب موافقة هيئة الرقابة الشرعية يصرف رصيد هذا الصندوق في نهاية كل عام إلى عدد من الجمعيات الخيرية.

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق:

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وإيرادات ناجمة عن عمليات البنك، حيث أن الإيرادات الناجمة عن عمليات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملات تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها باستثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (مضاربة).

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود الوكالة) وذلك وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم /834/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الأموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة: الاستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية.

يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق بناء على الشرائح التالية:

2018	2017	
30%	30%	حساب التوفير
85%	85%	وديع العطاء
90%	90%	وديعة الأمان
55%	55%	حساب لأجل (وديعة) لمدة شهر
75%	75%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر
80%	80%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر
85%	85%	حساب لأجل (وديعة) لمدة تسعة أشهر
85%	85%	حساب لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر شهراً
90%	90%	حساب لأجل (وديعة) لمدة أربعة وعشرين شهراً

إن أرباح الحسابات الجارية تدخل ضمن حصة حقوق المساهمين مقابل ضمانهم لها . يكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الاستثمار.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير أو المخالفة.

يتم التنضيض بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق أما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر. يقصد بالتنضيض احتساب وتحديد الربح.

لم يتم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة و أرصدة التمويلات. الوكالات الاستثمارية (وديعة فرصة وغيرها): بموجبها ينيب صاحب الحساب الاستثماري (الموكل) البنك (الوكيل) لتنمية مبلغ الاستثمار بأجرة أو بغير أجرة إذ تدخل مبالغ الوكالة الاستثمارية بالعملة المحلية/الأجنبية في عملية الاستثمار بصفقة واحدة أو صفقات متعددة وبنسبة 100% من المبلغ المستثمر، وتحدد أرباح الوكالات الاستثمارية حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق ، دون أن يشكل هذا الربح المتوقع التزاماً على المصرف، في نهاية الفترة الاستثمارية يستحق صاحب الحساب الاستثماري (الموكل) أرباحاً حسب المتحقق الفعلي للاستثمار، مع إمكانية قيام المصرف بالتبرع لأصحاب حسابات الاستثمار، ويستحق وكيل الاستثمار (البنك) أجرة قيامه بأعمال الوكالة بالاستثمار ، وكل الزيادة على الربح المتوقع كحافز له على حسن الأداء . وفي حال أظهرت نتائج الاستثمار تحقيق خسائر فيتحمل أصحاب حسابات الاستثمار وحدهم هذه الخسارة ، ولا يضمن وكيل الاستثمار (البنك) إلا في حال التعدي و/أو التقصير و/أو مخالفة شروط الوكالة وقيدوها، فيضمن وفق مافقرته المعايير الشرعية .

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

31 كانون الأول 2017			30 حزيران 2018			متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري	
0.47%	1.27%	5.91%	0.43%	1.73%	5.73%	

بلغ متوسط العائد الفعلي على المبلغ الخاضع للاستثمار في حال كانت نسبة المشاركة 100% لحسابات الاستثمار المطلق:

31 كانون الأول 2017			30 حزيران 2018			متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري	
1.03%	2.79%	12.92%	0.95%	3.87%	12.86%	

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) 50% من صافي الربح المتحقق .
قام المصرف بالتبرع بجزء من ارباحه لأصحاب الاستثمار المطلق في ودیعة الأمان من خلال رفع نسبة المشاركة الى 100% .

يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب حساب الاستثمار المطلق.
يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834)م/ن/ب (4) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

تقوم سياسة البنك على إعطاء أولوية الاستثمار لأموال حسابات الاستثمار المطلق في الوعاء الاستثماري
قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما مَوَّلَ البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق).

خروج أصحاب الحسابات الاستثمارية (كسر الودائع) :

في حال رغب صاحب الحساب الاستثماري بالخروج من الاستثمار قبل نهاية الفترة المحددة , وقررت الإدارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الاستثمار, فيطبق على هذا الخروج مبدأ التخارج بين صاحب الحساب الاستثماري وبين أموال وعاء المضاربة أولاً ثم أموال المساهمين في حال كانت أموال أصحاب الحسابات مستثمرة بالكامل , وبموجب هذا المبدأ يصلح صاحب الحساب وعاء المضاربة أو أموال المساهمين عن حصته في موجودات المضاربة.

ومصير الأرباح يوزع على النحو الآتي :

- إن تم التخارج مع أموال وعاء المضاربة : تعود أرباح هذه الوديعة إلى وعاء المضاربة قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والبنك , أو ترحل إلى حساب مخاطر الاستثمار (لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية)

- أما إن تم التخارج مع أموال المساهمين : فيختص المساهم بربح هذا الحساب .

کما فی 30 حزیران 2018

نقد في الخزينة
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي :
حسابات جارية / ودائع تحت الطلب
متطلبات الاحتياطي النقدي (*)

14

(**) فيما يلي تفصيل الحركة على مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة:		
31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
(6,778,541,690)	(5,711,775,848)	رصيد في بداية السنة
-	-	يضاف: مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة
1,066,765,842	-	فروقات سعر الصرف
(5,711,775,848)	(5,711,775,848)	رصيد نهاية السنة

قامت إدارة المصرف برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الاستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحدثت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم.

أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي .

أصدرت المحكمة المختصة "الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات" حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية.

وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال الستة أشهر الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة (2013-2017) ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين ومنها بنك الشام حيث من المفترض أن يتم سداد أول دفعة له بتاريخ 2013/07/01، تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق إلى تلك المجموعات، بالإضافة إلى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثماني سنوات ونصف السنة.

إن مديونية مصرف الشام ثابتة بذمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف. تم توجيه كتاب لشركة دار الاستثمار بتاريخ استحقاق القسط الأول 30 حزيران 2013؛ كما توجيه كتاب للبنك المركزي الكويتي لوضعه أمام مسؤوليته وإعلامه بعدم التزام الشركة بخطة إعادة الهيكلة المقررة من قبله. في شهر تشرين الأول 2013 تم تكليف مكتب محاماة في الكويت لدراسة سبل البدء بإجراءات التنفيذ القضائي وإلزامه بسداد الالتزامات المترتبة بزمته، ويقوم البنك بمتابعة ذلك مع مكتب المحمدان بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

آخر مستجدات قضية دار الاستثمار:

بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.

طعنت شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015 .

وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، وتم تأشير طلبها من قبل رئيس الدائرة بالقبول بتاريخ 5/أب/2015 وتم إحالة الطلب إلى بنك الكويت المركزي لدراسة المركز المالي للشركة، حيث أكد في تقريره على عجز الشركة المذكورة عن أداء التزاماتها وعدم قدرتها على مواصلة نشاطها وعدم كفاية أصولها لسداد التزاماتها مع عدم الأمل في إمكانية نهوض الشركة من عثرتها، وذلك رغم الفرصة التي أتاحت لها للنهوض مرة ثانية من خلال خطة إعادة الهيكلة المقدمة من الشركة بتاريخ 2011/6/2، ونتيجة لما سبق صدر قرار محكمة الاستئناف بتاريخ 2016/02/11 برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على أموالها وتمت المباشرة بالإجراءات التنفيذية لتحصيل حقوق المصرف وتم استلام اقرار دين جديد مزيل بالصيغة التنفيذية وقام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد وتم تبليغ دار الاستثمار ونحن الآن بانتظار اجراءات التنفيذ من بقية الدائنين.

6 صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية:

البيان	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	30 حزيران 2018	31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	31 كانون الأول 2017
المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء	46,709,806,336	40,996,068,071	-	-	46,709,806,336	40,996,068,071
يضاف: ذمم أخرى (**)	108,800,323	108,800,323	-	-	108,800,323	108,800,323
(ناقصاً): الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة	(2,482,067,271)	(2,726,348,737)	-	-	(2,482,067,271)	(2,726,348,737)
(ينزل): الأرباح المحفوظة (***)	(84,122,884)	(89,391,910)	-	-	(84,122,884)	(89,391,910)
(ينزل): مخصص تدني لمحفظة التسهيلات الائتمانية (****)	(2,654,159,528)	(2,904,159,528)	-	-	(2,654,159,528)	(2,904,159,528)
صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	41,598,256,976	35,384,968,219	-	-	41,598,256,976	35,384,968,219

(**) تمثل ذمم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد إلى التزامات فعلية، مثل الاعتمادات الممنوحة لعملاء البنك واستحقاق موعد دفعها ولم يف العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.

(***) يتم استبعاد أرباح الديون غير المنتجة من الإيرادات التمويلية الخاصة بالسنة.

(****) لم يتم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.

كافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية أعلاه هي استثمارات مشتركة مع أصحاب حسابات الاستثمار بلغت ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة 1,717,477,237 ل.س أي ما نسبته (3.67%) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات كما في 2018/06/30 مقابل 1,839,097,024 ليرة سورية أي ما نسبته (4.474%) في 2017/12/31.

بلغت ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بعد تنزيل الأرباح المحفوظة 1,633,354,354 ل.س أي ما نسبته (3.49%) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات بعد تنزيل الأرباح المحفوظة كما في 2018/06/30 مقابل 1,749,705,113 ل.س أي ما نسبته (4.266%) في 2017/12/31.

لا يوجد ذمم بيوع مؤجلة ممنوحة للحكومة السورية وبكفالتها.

تم اجراء اختبارات جهد على المحفظة الائتمانية لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتجزة، كما ارتأت إدارة المصرف الاحتفاظ بمخصصات إضافية، وبالتالي بلغ رصيد المخصصات الفائضة المحتفظ بها بتاريخ 2018/06/30 مبلغ 1,366,392,545 منها مبلغ 9,868,803 على الديون غير المباشرة.

قام المصرف بتشكيل مخصص على الديون المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2018/06/30 بمبلغ 32,973,689 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 19,926 ل.س.

قام المصرف بتشكيل مخصص على الديون غير المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2018/06/30 بمبلغ 1,258,759,579 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 0 ل.س.

لم يتم البنك بتحميل أصحاب حسابات الاستثمار بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية.

تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة الفائضة عن متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م.ن.ب) بمبلغ 5,902,517 ليرة سورية.

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية

كما في 30 حزيران 2018

6-صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية (تتمة):

وفيما يلي تفصيل الحركة على مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

31 كانون الأول 2017			30 حزيران 2018			
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
المجموع	الديون الغير منتجة	الديون المنتجة	المجموع	الديون الغير منتجة	الديون المنتجة	
2,257,287,760	2,115,170,962	142,116,798	2,904,159,528	2,759,364,536	144,794,992	الرصيد في بداية السنة
677,198,549	674,520,355	2,678,194	(250,000,000)	(250,000,000)	-	المكون خلال السنة
-	-	-	-	-	-	الاستردادات خلال السنة
-	-	-	-	-	-	المستخدم من المخصص
-	-	-	-	-	-	خلال السنة (ديون معنومة)
(30,326,781)	(30,326,781)	-	-	-	-	فرق سعر الصرف
2,904,159,528	2,759,364,536	144,794,992	2,654,159,528	2,509,364,536	144,794,992	الرصيد في نهاية السنة

إن جميع المخصصات أعلاه محسوبة على أساس العميل الواحد .

إن جميع المخصصات هي من موارد مشتركة.

بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى حتى 2018/06/30 مبلغ 41,934,810 ليرة سورية مقابل 242,969,240 ليرة سورية في 2017/12/31

الأرباح المحفوظة:

المجموع		ذاتية		مشتركة		
31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
129,154,591	89,391,911	-	-	129,154,591	89,391,911	الرصيد في بداية السنة
5,388,103	4,477,194	-	-	5,388,103	4,477,194	الأرباح المحفوظة خلال السنة
(43,776,861)	(9,746,221)	-	-	(43,776,861)	(9,746,221)	الأرباح المحفوظة خلال السنة المحولة إلى إيرادات
-	-	-	-	-	-	الأرباح المحفوظة التي تم إعدامها
(1,373,923)	-	-	-	(1,373,923)	-	فرق سعر صرف
89,391,910	84,122,884	-	-	89,391,910	84,122,884	الرصيد في نهاية السنة

7 صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية:

المجموع		ذاتية		مشتركة		
31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
1,097,484,340	1,021,781,090	-	-	1,097,484,340	1,021,781,090	موجودات مقتناة بغرض المراجعة
71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400	موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية (*)
1,160,000	1,160,000	-	-	1,160,000	1,160,000	موجودات آيلة لوفاء ديون
1,169,798,740	1,094,095,490	-	-	1,169,798,740	1,094,095,490	الإجمالي
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)	مخصص تدني قيمة موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية (*)
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)	المخصصات
1,098,644,340	1,022,941,090	-	-	1,098,644,340	1,022,941,090	الصافي

7- صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية (تتمة)

(*) هي عبارة عن قيمة عقار قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه. ونتيجة للظروف التي مرت بها الدولة وكنتبجة لتعرض المبنى القائم فيه العقار المذكور للسرقة والكسر والحرق فقد قررت إدارة المصرف احتجاز مخصص تدني بكامل قيمته البالغة 71,154,400 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2012.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

إجمالي 2017	إجمالي 2018-06-30	موجودات مستملكة أخرى 2018-06-30	عقارات مستملكة 2018-06-30	
ليرة سورية 1,160,000	ليرة سورية 1,160,000	ليرة سورية -	ليرة سورية 1,160,000	رصيد بداية السنة*
-	-	-	-	إضافات
-	-	-	-	استبعادات
-	-	-	-	خسارة التدني
1,160,000	1,160,000	-	1,160,000	رصيد نهاية السنة

*يخص هذا الرصيد عقارات اللاذقية و بانياس.

8 استثمارات عقارية:

المجموع	ذاتية	مشاركة	البيان
31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
2,380,850,000	2,380,850,000	-	-
2,380,850,000	2,380,850,000	2,380,850,000	2,380,850,000

استثمارات عقارية
بغرض زيادة القيمة (*)

(*) خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار في مدينة حلب من مشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل.

فيما يلي تفصيل الحركة على الاستثمارات العقارية:

31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	تكلفة الاستثمار
ليرة سورية	ليرة سورية	التغير في القيمة العادلة خلال السنة *
507,420,000	2,380,850,000	
1,873,430,000	-	
2,380,850,000	2,380,850,000	

*في كانون الأول 2017 حصل البنك على تقييمين لخبرين محلين مستقلين لقيمة العقار وكانت نتيجة التقييمات تدل على ارتفاع قيمة العقارات، وقررت إدارة البنك اختيار التقييم الأقل بسبب الظروف والتغيرات المحيطة حيث تم تحديد التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في 31 كانون الأول 2017 والبالغ (1,873,430,000) ليرة سورية.

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية

كما في 30 حزيران 2018

9 موجودات أخرى

البيان	30 حزيران 2018 ليرة سورية	31 كانون الأول 2017 ليرة سورية
إيرادات برسم القبض (*)	120,689,080	190,543,245
مصرفات مدفوعة مقدماً	572,191,970	390,062,610
دفعات مقدمة لشراء أصول	76,099,981	36,178,215
تأمينات مدفوعة للغير	3,200,000	3,200,000
نعم شركة تأمين (**)	100,000	100,000
مدينون مختلفون	2,376,255,086	104,052,810
مخزون طوابع وقرطاسية	18,900,360	20,572,351
المجموع	3,167,436,477	744,709,231

(*) تمثل إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض عن ايداعات وحسابات لدى المصارف والمؤسسات المالية .

(**) يمثل هذا المبلغ المطالبات مع شركة التأمين فيما يتعلق بحادثة السرقة التي تعرض لها فرع حمص .

10 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناء على قانون إحداث المصارف الخاصة والمشاركة رقم (28) لعام 2001 يجب على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى مصرف سورية المركزي بوديعة مجمدة (محجوزة) تعادل 10% من رأس مال المصرف لا يستحق عليها أية فائدة ، يتم الأفراج عنها عند تصفية المصرف.

رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية	30 حزيران 2018 ليرة سورية	31 كانون الأول 2017 ليرة سورية
رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً الى الليرة السورية)	1,881,757,017	1,881,757,017
	2,163,455,530	2,163,455,530

11 ايداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية:

داخل الجمهورية		خارج الجمهورية		المجموع	
31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
45,713,756,745	39,025,559,362	217,820,055	764,730,801	45,931,576,800	39,790,290,163
520,000,000	2,229,000,000	-	-	520,000,000	2,229,000,000
46,233,756,745	41,254,559,362	217,820,055	764,730,801	46,451,576,800	42,019,290,163

حسابات جارية وتحت الطلب

حسابات استثمار للبنوك

والمؤسسات المالية

المجموع

حسابات جارية وتحت الطلب

حسابات استثمار للبنوك

والمؤسسات المالية

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية

كما في 30 حزيران 2018

12 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء:

31 كانون الأول 2017 ليرة سورية	30 حزيران 2018 ليرة سورية	
		حسابات جارية / تحت الطلب :
25,581,331,871	24,230,224,081	بالليرة السورية
6,828,220,347	8,062,398,237	بالعملات الأجنبية
<u>32,409,552,218</u>	<u>32,292,622,318</u>	
بلغت ودائع القطاع العام السوري /8,557,128,291/ ليرة سورية أي ما نسبته (26.50%) من إجمالي الودائع مقابل		
14,159,813,914/ ليرة سورية أي ما نسبته (43.69 %) من إجمالي الودائع في السنة السابقة .		

13 تأمينات نقدية

31 كانون الأول 2017		30 حزيران 2018		
ليرة سورية الذاتية	ليرة سورية المشتركة	ليرة سورية الذاتية	ليرة سورية المشتركة	البيان
-	-	-	-	تأمينات مقابل ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	4,659,440,009	-	6,933,859,073	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
-	89,892,325	-	282,041,396	تأمينات أخرى
<u>-</u>	<u>4,749,332,334</u>	<u>-</u>	<u>7,215,900,469</u>	المجموع

(*) بلغت التأمينات التي لا تمنح عوائد مبلغ (7,175,586,519) ل.س في 2018/06/30 مقابل (4,708,866,099) ل.س في السنة السابقة

14 ذمم دائنة:

31 كانون الأول 2017		30 حزيران 2018		
الذاتية	المشتركة	الذاتية	المشتركة	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	137,394,330	-	210,231,361	دائنو عمليات التمويل
<u>-</u>	<u>137,394,330</u>	<u>-</u>	<u>210,231,361</u>	المجموع

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية

كما في 30 حزيران 2018

15 مخصصات متنوعة

رصيد بداية السنة	المكون خلال الفترة	المستخدم خلال الفترة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية الفترة	30 حزيران 2018
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	مخصص فروقات القطع التشغيلي
17,707,521	-	-	-	17,707,521	
123,708,395	12,500,000	-	-	136,208,395	مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (*)
9,893,859	-	(5,130)	-	9,888,729	مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي
1,462,500	117,500	-	-	1,580,000	مخصص احتجاز تعويض صراف
85,390,417	12,500,000	-	-	97,890,417	مخصص مخاطر نقل الأموال (**)
1,908,922	-	-	-	1,908,922	مخصص تكليف ضريبي
240,071,614	25,117,500	(5,130)	-	265,183,984	المجموع

رصيد بداية السنة	المكون خلال الفترة	المستخدم خلال الفترة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية الفترة	31 كانون الأول 2017
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	مخصص فروقات القطع التشغيلي
17,707,521	-	-	-	17,707,521	
117,143,772	6,564,622	-	-	123,708,394	مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (*)
9,900,595	-	(6,736)	-	9,893,859	مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي
1,077,500	385,000	-	-	1,462,500	مخصص احتجاز تعويض صراف
71,669,297	13,721,120	-	-	85,390,417	مخصص مخاطر نقل الأموال (**)
5,998,382	-	(4,089,460)	-	1,908,922	مخصص تكليف ضريبي
223,497,067	20,670,742	(4,096,196)	-	240,071,613	المجموع

(*) قررت إدارة البنك اتخاذ مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف

المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

(**) قررت إدارة البنك حجز مخصصات لمواجهة مخاطر نقل الأموال بين الفروع تبعاً للظروف المحيطة.

16 ضريبة الدخل

1- 16 مخصص ضريبة دخل المصرف:

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

البيان	30 حزيران 2018	31 كانون الأول 2017
رصيد بداية السنة	ليرة سورية	ليرة سورية
ضريبة الدخل المدفوعة	141,535,228	525,013,489
ضريبة الدخل المستحقة	(137,569,891)	(521,048,152)
رصيد نهاية السنة	77,684,567	137,569,891
	81,649,904	141,535,228

16- ضريبة الدخل (تتمة)

1-16 مخصص ضريبة دخل المصرف (تتمة)

- في عام 2007 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 60/ح/2013 الصادر بتاريخ 6-3-2013 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2008 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 206/ح/2014 الصادر بتاريخ 3-7-2014 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2009 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 2745/ح/2017 الصادر بتاريخ 29-01-2018 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2010 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 2/ح/2016/2/4 بتاريخ 8-2-2016 وقد تمت تسوية الضريبة المستحقة.
- حول عام 2011 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 68/ح/2016/68/12 بتاريخ 20-4-2016 وقد تمت تسوية الضريبة المستحقة.
- حول الأعوام من 2012 وإلى 2014 ما زال البنك يخضع للتدقيق.

2-16 موجودات ضريبية مؤجلة:

إنَّ الحركة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة هي كما يلي:

31 كانون الأول 2017		30 حزيران 2018		البيان
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	1,546,599	-	1,361,139	رصيد بداية الفترة *
-	187,000	-	-	المضاف
-	(372,460)	-	-	المستبعد
-	1,361,139	-	1,361,139	رصيد نهاية السنة*

* جميعها من موارد مالية مشتركة

3-16 ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

30 حزيران 2017	30 حزيران 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,721,968,994	260,033,985	الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
		التعديلات
425,000,002	(2,544,650)	أرباح غير خاضعة للضريبة
(1,924,700)	25,000,000	مصاريف مرفوضة ضريبياً
2,145,044,296	282,489,335	(الخسارة)/الربح الضريبي
25%	25%	نسبة الضريبة
536,261,074	70,622,334	مقدار ضريبة الدخل
-	10%	نسبة رسم إعادة الأعمار
-	7,062,233	رسم إعادة الأعمار
536,261,074	77,684,567	مصرف ضريبة الدخل

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية

كما في 30 حزيران 2018

17 مطلوبات أخرى:

31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,580,821	13,609,060	أرباح محققة لإيداعات وحسابات استثمارية لمصارف ومؤسسات مالية غير مستحقة الدفع
936,507,675	1,313,453,297	حوالات و أوامر دفع
1,322,848,420	1,592,761,473	نفقات مستحقة غير مدفوعة
103,738,646	88,229,721	مستحق لجهات حكومية
23,452,943	29,589,636	ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي
811,084	15,462,454	ذمم دائنة أخرى
16,652,002	14,669,178	توقيفات محتجزة - متعهد استصناع
302,455,189	629,298,598	موردين
166,048,425	164,443,520	مستحقات أرباح المساهمين
2,875,095,205	3,861,516,937	المجموع

18 حسابات الاستثمار المطلقة:

31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	البيان
المجموع	مصارف ومؤسسات مالية	عملاء
مصارف ومؤسسات مالية	عملاء	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
6,331,658,558	-	6,331,658,558
4,827,221,060	129,350,000	4,697,871,060
13,551,273,915	797,500,000	12,753,773,915
24,710,153,533	926,850,000	23,783,303,533
186,436,770	6,993,033	179,443,737
24,896,590,303	933,843,033	23,962,747,270
8,991,912,624	5,300,737,896	115,834,000
2,516,901,496	2,597,500,000	12,803,319,402
5,230,235,496	24,463,234,426	29,693,469,922
49,632,891	204,422,269	254,055,160
5,279,868,387	24,667,656,695	29,947,525,082

19 احتياطي مخاطر الاستثمار:

31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
154,499,510	171,225,534	رصيد بداية الفترة
18,910,763	16,666,350	الإضافات خلال الفترة
(2,184,739)	(162,978)	فروق سعر الصرف
171,225,534	187,728,906	الرصيد في نهاية السنة

20 رأس المال المكتتب به وعلاوة (خصم):

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسو البنك بتغطية 3,750,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75 % من رأس مال البنك. تم طرح 1,250,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.

بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010. لغاية 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية وبذلك تم سداد رأس المال بالكامل. فيما يلي بيان تفاصيل رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع:

31 كانون الأول 2017 ليرة سورية	30 حزيران 2018 ليرة سورية	رأس المال المصرح والمكتتب به
5,000,000,000	5,000,000,000	
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال المدفوع

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المدة لتصبح خمسة سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.

وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13 /م/ تاريخ 22 نيسان 2015 تم تمديد المهلة لتصبح 6 سنوات. وبخصوص المهلة المحددة لتنفيذ الزيادات المطلوبة في رأس مال المصرف بموجب أحكام القانون رقم 3 لعام 2010 و تعديلاته سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند تزويدنا بالتوجيهات بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية وفق اختصاصها لديها حسب الأصول .

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

21 احتياطي عام مخاطر التمويل:

- بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م.ن.ب/4) لعام 2012 الذي تم تمديده بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1079/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني وبموجب التعميم 1145/م/1 تاريخ 2015/04/06، وبموجب التعميم رقم (2271/م/1) تاريخ 2015/06/30، وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (650/م.ن.ب/4) تاريخ 2010/4/14 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم (597/م.ن.ب/4) تاريخ 2009/12/9.

- يتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ما يعني أنه لا حاجة لتكوين احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال أن احتياطي مخاطر الاستثمار يبلغ مقدار احتياطي عام مخاطر التمويل المطلوب تكوينه أو يزيد عنه، ويجب ألا يقل احتياطي

21- احتياطي عام لمخاطر التمويل (تتمة)

مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو مقدار حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل أيهما أكبر.

- يستمر العمل بأحكام المادة 14/ من المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 والخاص بالمصارف الإسلامية جهة استمرار تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار المشترك لتغطية خسائر ناتجة عنه وذلك حتى يصبح مبلغ الاحتياطي مثلي رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية أو أي مقدار آخر يحدده مجلس النقد والتسليف.

- تم تعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل للأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمها المصرف لغاية 2018/06/30، حيث بلغ إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل لغاية 2018/06/30 33,051,351 ل.س وهو نفس المبلغ الذي تم تكوينه بتاريخ 2011/12/31. مع العلم أن المصرف ملزم باستكمال احتجاز الاحتياطي العام لمخاطر التمويل المتوقع وفق أحكام القرار 597/م.ن/ب وتعديله بالقرار 650/م.ن/ب 4 عند انتهاء العمل بالقرار 902/م.ن/ب 4

- تبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من احتياطي مخاطر التمويل والمحتجزة لغاية تاريخ 2018/06/30 مبلغاً وقدره 8,214,105 ليرة سورية وهي محتسبة لتاريخ 2012/9/30 نتيجة تعليق تكوين الاحتياطي مخاطر التمويل للأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد التاريخ المذكور.

22 احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات:

البيان

31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018
ليرة سورية	ليرة سورية
301,981,384	2,175,411,384
1,873,430,000	-
2,175,411,384	2,175,411,384

بداية رصيد الفترة

القيمة العادلة للاستثمارات

احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

23 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

البيان

المشتركة	
30 حزيران 2017	30 حزيران 2018
ليرة سورية	ليرة سورية
1,907,335,916	2,014,567,765
1,907,335,916	2,014,567,765

المرابحة

المجموع

24 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية:

البيان

المشتركة	
30 حزيران 2017	30 حزيران 2018
ليرة سورية	ليرة سورية
704,319,518	162,760,292
704,319,518	162,760,292

حسابات استثمارية

المجموع

25 المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك:

لقد تحمل البنك نفقات وعاء المضاربة بنسبة 100% على سبيل التبرع علماً أن السياسات الموافق عليها من قبل الهيئة الشرعية تسمح بتحمل البنك 50% منها فقط :

30 حزيران 2017	30 حزيران 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
399,040	-	مصاريف البريد والهاتف
988,629	-	مصاريف طباعة وقرطاسية
2,129,600	-	إعلان ومعارض
1,333,333	-	تعويزات هيئة الرقابة الشرعية
1,392,626	-	مصاريف اقامة وضيافة
375,000	-	مصاريف أخرى
6,618,228	-	

26 العائد على حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار:

البيان

30 حزيران 2017	30 حزيران 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
		عملاء (حسابات استثمار على أساس المضاربة):
21,849,893	60,379,376	توفير
44,287,552	89,617,774	لأجل
99,763,078	372,131,565	عملاء (حسابات استثمار على أساس الوكالة بالاستثمار):
165,900,523	522,128,715	المجموع

لا يحتسب احتياطي مخاطر استثمار على أرباح الوكالات الاستثمارية.

27 حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

تبلغ حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

البيان

30 حزيران 2017	30 حزيران 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
73,237,796	166,606,508	بصفته مضارب
2,180,151,908	1,438,295,940	بصفته رب مال
2,253,389,704	1,604,902,448	المجموع

28 إيرادات أخرى:

البيان

30 حزيران 2017	30 حزيران 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,184,449	3,639,498	أخرى
1,184,449	3,639,498	المجموع

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 30 حزيران 2018

29 نفقات الموظفين:

البيان

30 حزيران 2017	30 حزيران 2018
ليرة سورية	ليرة سورية
473,217,647	418,975,157
16,746,780	19,042,032
6,042,809	9,182,933
534,601	6,115,470
496,541,837	453,315,592

رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي
نفقات طبية
مصاريف تدريب وسفر
المجموع

30 مصاريف أخرى:

البيان

30 حزيران 2017	30 حزيران 2018
ليرة سورية	ليرة سورية
89,423,732	91,370,268
71,853,535	76,964,769
7,541,778	7,236,674
34,442,702	31,095,238
22,002,550	25,991,021
7,908,836	19,820,599
18,786,503	19,033,646
21,242,350	22,124,698
6,669,893	8,686,559
59,350,895	78,746,071
6,877,856	8,075,796
8,333,333	10,483,333
7,299,397	6,638,399
7,835,931	8,536,707
53,794,372	36,125,222
8,090,544	1,190,152,132
1,800,000	2,415,100
61,791,420	36,965,650
495,045,627	1,680,461,882

مصاريف إيجار
مصاريف أنظمة معلومات
مصاريف البريد والهاتف وشحن
مصاريف استشارات
مصاريف إعلان ومعارض
مصاريف الكهرباء والماء
مصاريف إدارية صرافات الآلية
مصاريف سفر ومواصلات وضيافة
مصاريف التنظيف
رسوم وأعباء حكومية
مصاريف تأمين
تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
مصاريف حراسة
مصاريف طباعة وقرطاسية
مصاريف مجلس إدارة وجمعية عمومية
مصاريف قضائية
تبرعات
أخرى
المجموع

31 حصة السهم من ربح (خسارة السنة) (مساهمي المصرف):

البيان

30 حزيران 2017	30 حزيران 2018
ليرة سورية	ليرة سورية
1,185,688,673	182,323,946
50,000,000	50,000,000
23.71	3.65

ربح (خسارة) السنة
المتوسط المرجح لعدد الأسهم
حصة السهم من ربح (خسارة السنة) (مساهمي المصرف)
أساسي

مصرف الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 30 حزيران 2018

32 النقد وما في حكمه:

30 حزيران 2017	30 حزيران 2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
14,836,523,748	36,114,464,500	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
117,146,786,841	41,718,181,249	يضاف إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
(118,154,879,553)	(41,534,290,163)	(ينزل) إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
-	(19,684,539,445)	(ينزل) أرصدة مقيدة السحب
<u>13,828,431,036</u>	<u>16,613,816,141</u>	

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصوف سورية المركزي كونه لا يستخدم في عمليات البنك اليومية.
بلغت الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل وزارة الخزانة الأمريكية 19,684,539,445 ليرة سورية.

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية

كما في 30 حزيران 2018

33 المعاملات مع أطراف ذات علاقة:

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال 30 حزيران 2018

البيان / 30 حزيران 2018 / ليرة سورية	الشركة الأم	الشركات الشقيقة	الشركات الزميلة	الشركات التابعة	المشاريع المشتركة	أخرى (تذكر بالتفصيل)
بنود داخل الميزانية: الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب	24,306,869,592	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الاصيلي 3 أشهر أو أقل	7,920,780,000	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الاصيلي أكثر من 3 أشهر	6,540,000,000	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	117,192,094	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	38,884,841,686	-	-	-	-	-
بنود داخل الميزانية: المطلوبات						
حسابات جارية / تحت الطلب:	-	-	-	-	-	-
ارصدة العملاء الجارية	96,230	-	-	126,272,172	-	-
حسابات الاستثمار المطلق/لاجل	-	-	-	150,000,000	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-
حقوق الأقلية	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	96,230	-	-	276,272,172	-	-
بنود خارج الميزانية:						
عناصر بيان الدخل:						
إيرادات الأنشطة الاستثمارية	158,885,771	-	-	-	-	-
نصيب اصحاب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارب	-	-	-	2,972,400	-	-
مصروفات إدارية وعمومية	-	-	-	-	-	-
إيراد ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-
معلومات إضافية						
نمذ البيع مؤجلة وأرصدة التمويلات	-	-	-	-	-	-
نمذ بيع مؤجلة وأرصدة تمويلات تحت المراقبة	-	-	-	-	-	-
مخصص تدني	-	-	-	-	-	-
إيرادات معلقة	-	-	-	-	-	-
ديون معدومة	-	-	-	-	-	-

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة:

30 حزيران 2018	30 حزيران 2017	
ليرة سورية	ليرة سورية	
		الإدارة التنفيذية العليا:
102,639,158	199,017,170	رواتب ومكافآت
		مجلس الإدارة:
34,300,691	52,759,387	مصاريف إقامة واجتماعات
		هيئة الرقابة الشرعية:
10,483,333	9,666,666	مصاريف وأتعاب
147,423,182	261,443,223	المجموع

34 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية:

أولاً- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية الموحدة:

يُظهر الجدول التالي القيمة الدفترية والعادلة للموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية

31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018			
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	البيان
55,928,463,624	55,928,463,624	41,718,181,248	41,718,181,248	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
-	-	6,945,000,000	6,945,000,000	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
35,384,968,219	35,384,968,219	41,598,256,976	41,598,256,976	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	-	-	-	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	-	-	-	المطلوبات المالية
46,451,576,800	46,451,576,800	42,019,290,163	42,019,290,163	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
25,108,781,082	25,108,781,082	30,178,994,682	30,178,994,682	ودائع العملاء
137,394,330	137,394,330	210,231,361	210,231,361	ذمم دائنة
2,875,095,205	2,875,095,205	3,861,516,937	3,861,516,937	مطلوبات أخرى

35 إدارة المخاطر:

مقدمة:

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد مقياسها ومتابعتها، وتقوم بتحديد مقدار الآثار المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته وتضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن حدث ووقعت.

تعتبر مسؤولية إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس الإدارة التي يديرها عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عنه إذ يتم تحديد حدود التعرضات للمخاطر بحيث تعتبر هذه الحدود مقبولة في نشاط البنك المصرفي ويتم تحديد هذه الحدود ومراقبتها ومقياسها ومتابعتها من قبل إدارة المخاطر التي تتبع مباشرة إلى لجنة المخاطر عن طريق منظومة من التقارير المتكاملة التي تعكس كافة المخاطر التي يواجهها البنك في نشاطه المصرفي من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق وسيولة ومخاطر تشغيلية، هذا وتقوم إدارة المخاطر بتطبيق مقررات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والأعراف المصرفية بهذا الخصوص وتقف على تأمين رأس المال الكاف للوقاية من هذه المخاطر إضافة إلى تطبيق دليل الحوكمة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489 لعام 2009 وتطبيق ميثاق بازل II وتقوم بالمتابعة المستمرة للتخفيف من احتمالية وقوع المخاطر والتخفيف من أثر تلك المخاطر إن حدث ووقعت.

1. مخاطر الائتمان:

إن الممارسات اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ويقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية وإدارة المخاطر الائتمانية ويقوم بالحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطرة والعائد إذ يتم تطبيق القرارات النافذة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والحدود الموصى بها وتجري المراقبة الدورية للتأكد بمدى الالتزام بحدود المخاطر المقبولة عن طريق العديد من التقارير التفصيلية التي تعكس كافة المخاطر التي تواجهها محفظة البنك الائتمانية.

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية وفق قرار التصنيف الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة ويتم الأخذ بعين الاعتبار تصنيف دين عملاء البنك في المؤسسات المالية والبنوك الأخرى بحسب المعلومات الواردة دورياً من قسم الأخطار المصرفية لدى مصرف سورية المركزي التي توجب التصنيف بحسب حالة العملاء لدى المؤسسات المالية والبنوك الأخرى، كما يتم الإبلاغ دورياً عن تصنيف عملاء البنك لدينا إلى المصرف المركزي ويتم إبلاء العناية الكاملة للديون المجدولة والمعاد هيكلتها في اعتماد التصنيف ومتابعة الدين القائم.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء من حيث عناصر المخاطر الائتمانية التي يواجهها العميل خلال فترة حصوله على التسهيلات واحتمالات عدم السداد إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك وحسب مستويات المخاطر لكل عميل.

قام البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كمجموعات مترابطة وتم تشكيل لجان ائتمانية لمنح القرار الائتماني وفق صلاحيات خاصة بها محددة حسب درجة الخطر ونوع التسهيل والأجل وتم فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة وكذلك توجد سلطة رقابة منفصلة عن كل من الجهة المانحة والجهة التي درست الوضع الائتماني للعميل.

لقياس مخاطر الائتمان قام المصرف بوضع نظام لإدارة مخاطر المحفظة الائتمانية بعد أن أخذ بعين الاعتبار ضرورة الفصل الوظيفي بين مهام من أوكل إليهم تنفيذ عملية منح الائتمان من دراسة ملف تسهيلات الزبون والتأكد من استيفائه للمستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة وكافة الشروط التي تؤمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وبين من يقومون بتنفيذ التسهيلات المقررة وبين من يقومون بمراقبة الإجراءات والعمليات المطلوبة لمنح الائتمان بشكل يتم التأكد معه من تنفيذ السياسات وإجراءات العمل المقررة التي تضمن تطبيق القرارات والتعليمات النافذة، هذا ويوجد لدى المصرف نظام لمراقبة مدى كفاية المؤشرات المقطوعة بشكل يتم معه التقيد بمعايير قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة مع الأخذ بعين الاعتبار قياس المديونيات المضمونة بضمانات مقبولة ومدى كفاية هذه الضمانات وطريقة معالجة الديون الغير منتجة.

35 إدارة المخاطر (تتمة):

يعتمد المصرف في قياسه لمخاطر الائتمان على منظومة تقارير تعكس المخاطر الكامنة في محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستغلة، إذ تحدد طبيعة الائتمان الممنوح من تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة وتحدد أنواع التسهيلات الممنوحة من مرابحات أو منتجات مصرفية أخرى ...

كما تقوم هذه المنظومة بقياس المخاطر الاقتصادية للمحفظة الائتمانية عن طريق مراقبة حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لتمويل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى إضافة إلى أنها تقوم بقياس التركيز الجغرافي القائم في المحفظة الائتمانية، كما تحدد المجموعات المترابطة وتسلط الضوء على العلاقة فيما بينها وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 لعام 2008 والتعديل بالقرار رقم 661 لعام 2010 وتقوم بقياس حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لكل مجموعة على حدى بشكل لا تتجاوز معه الحدود الائتمانية القصوى المسموح بها.

يتم قياس حجم الضمانات القائمة وتقسّم إلى ضمانات عينية وضمانات غير عينية ويتم تحديد قيمة الضمانات المقبولة التي تحتسب وفقاً لنماذج قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ليتم احتساب صافي المديونيات بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ليتم تحديد التعرضات الخطرة والنسبة الواجب تطبيقها على هذه التعرضات لاقتطاع مخصصات بناء على قرارات تصنيف الديون.

تتم مراقبة السقوف الائتمانية الممنوحة بشكل يحول معه دون حدوث تجاوزات على الحدود التي تم منحها لكل عميل على حدى، كما يتم قياس حجم التسهيلات التي تم تحويلها إلى التنفيذ القانوني وتقرن بحجم الضمانات القائمة والمخصصات الائتمانية التي تم تشكيلها.

هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق عدة سيناريوهات لقياس ومراقبة حجم المخاطر الناتجة عن هذه السيناريوهات ومن ثم يتم اقتراح مخصصات إضافية لمواجهة مثل هذه المخاطر.

سياسة إدارة مخاطر الائتمان:

- تحقيق الأمان من خلال التأكد من مصادر سداد العميل وجدارته الائتمانية والضمانات المقدمة.
- تحقيق الانتشار والتنوع من خلال توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعها جغرافياً وعدم تركيزها على مستوى الزبائن والمجموعات المترابطة ائتمانياً.
- تحقيق الربحية وتحقيق العائد المناسب.
- الموازنة بين آجال الاستحقاق للعوائد والتمويلات.
- تحقيق الاستمرارية من خلال تقييم المخاطر والتحوط منها.

● المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات:

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الاعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لذمم الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتّباع نفس سياسات البنك وإجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان إضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

● التركيز في الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية

تم إدارة مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة أو بنك مراسل) وعلى مستوى كل مجموعة مترابطة وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395/ من / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة)، كما يتم تحديد حجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

(1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

البيان	30 حزيران 2018	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات			المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	المجموع
				الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام		
ديون متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-	-	-
عادية (مقبولة المخاطر)	304,938,026	1,532,207,819	33,977,398,613	764,207,739	-	-	-	36,578,752,197
تتطلب اهتماماً خاصاً	-	8,256,196	5,114,381,031	920,472,759	-	-	-	6,043,109,986
غير منتجة:	253,646,852	26,314,464	1,151,712,896	283,002,993	-	-	-	1,714,677,205
دون المستوى	-	-	-	31,831,025	-	-	-	31,831,025
مشكوك في تحصيلها	-	4,032,695	32,099,729	16,842,052	-	-	-	52,974,476
ردئية	253,646,852	22,281,769	1,119,613,167	234,329,916	-	-	-	1,629,871,704
المجموع	558,584,878	1,566,778,479	40,243,492,540	1,967,683,491	-	-	-	44,336,539,388
يطرح: الإيرادات المحفوظة	(33,986,688)	(5,265,238)	(38,103,875)	(6,767,083)	-	-	-	(84,122,884)
يطرح: مخصص التدني	(222,631,141)	(64,397,292)	(2,226,540,607)	(140,590,488)	-	-	-	(2,654,159,528)
الصافي	301,967,049	1,497,115,949	37,978,848,058	1,820,325,920	-	-	-	41,598,256,976

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر (تتمة):

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

البيان	31 كانون الأول 2017	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات			المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	المجموع
				الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام		
ديون متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-	-	-
عادية (مقبولة المخاطر)	83,827,754	1,741,881,201	31,301,556,424	1,234,571,283	-	-	-	34,361,836,662
تتطلب اهتماماً خاصاً	-	56,059,187	1,761,087,793	363,919,320	-	-	-	2,181,066,300
غير منتجة:	247,451,280	35,883,820	1,309,220,091	243,061,505	-	-	-	1,835,616,696
دون المستوى	-	-	167,780,156	4,562,856	-	-	-	172,343,012
مشكوك في تحصيلها	-	4,777,982	19,125,045	1,439,483	-	-	-	25,342,510
رديئة	247,451,280	31,105,838	1,122,314,890	237,059,166	-	-	-	1,637,931,174
المجموع	331,279,034	1,833,824,208	34,371,864,308	1,841,552,108	-	-	-	38,378,519,658
يطرح: الإيرادات المحفوظة	(36,900,404)	(8,131,001)	(37,667,875)	(6,692,631)	-	-	-	(89,391,911)
يطرح: مخصص التدني	(225,132,444)	(94,200,477)	(2,446,998,920)	(137,827,687)	-	-	-	(2,904,159,528)
الصافي	69,246,186	1,731,492,731	31,887,197,512	1,697,031,790	-	-	-	35,384,968,219

مصرف الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 30 حزيران 2018

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

2 (التركز حسب القطاع الاقتصادي :

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أفراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	إجمالي
البند									
أرصدة لدى مصارف مركزية	31,877,012,360	-	-	-	-	-	-	-	31,877,012,360
- إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	41,718,181,248	-	-	-	-	-	-	-	41,718,181,248
- حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	6,945,000,000	-	-	-	-	-	-	-	6,945,000,000
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	-	4,309,999,469	33,825,548,918	179,852,012	200,508,483	1,790,746,515	-	1,291,601,579	41,598,256,976
الإجمالي 2018/06/30	80,540,193,608	4,309,999,469	33,825,548,918	179,852,012	200,508,483	1,790,746,515	-	1,291,601,579	122,138,450,584
الإجمالي / 2017/12/31	87,140,645,483	4,089,661,197	28,085,046,996	305,084,189	22,745,354	1,798,990,987	-	1,083,439,497	122,525,613,703

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

الديون المجدولة :

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كذمم ببوع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير منتجة وأُخرجت من إطار ذمم الببوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، ولا يوجد ديون معاد جدولتها في نهاية الفترة الحالية (مقابل : 110,279,246 ل.س منها 102,526,570 ل.س معادل جدولتها بموجب قلب الدين كما في نهاية السنة السابقة).

الديون المعاد هيكلتها :

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم الببوع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح... الخ، وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وتبلغ في نهاية الفترة الحالية : 139,906,533 ل.س (مقابل 98,248,519 ليرة سورية ، كما في نهاية السنة السابقة).

الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية:

يعتمد المصرف على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفق معايير وأسس معتمدة مصنفة حسب العمليات الائتمانية مع المؤسسات التجارية وحسب العمليات الائتمانية مع الأفراد، إذ يتم قبول الرهونات العقارية للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية.

و تقوم سياسة البنك على التأكد والتحقق من صحة الضمانات المقدمة وموائمتها ومطابقتها ومتابعة تجديدها حسب الحاجة ويتم تقييمها وفق قرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بهذا الشأن.

من الممكن أن تتعرض الضمانات العقارية لخطر مباشر يؤثر على القيمة السوقية لها أو يعيق موضوع التنفيذ القانوني عند البيع في المزداد العلني نتيجة الظروف التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة الجغرافية التي وجدت فيها هذه العقارات، ولتدارك هذا الخطر يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات ويتم مراجعة القيمة السوقية لها عند تجديد التسهيلات وكلما دعت الحاجة لذلك ويتم إجراء التخمين العقاري إن أمكن ويتم التحفظ على نسبة من القيمة السوقية تتناسب وواقع المنطقة التي يوجد بها العقار، ويتم دراسة مدى كفاية المخصصات التي يتم تشكيلها لمواجهة صافي مديونية الزبائن وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ورقم 902 لعام 2012.

2 مخاطر السوق:

هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في قيمة أدواته المالية بسبب التغيرات في المعدلات أو الأسعار بالسوق وتشمل ما يلي:

- التغير في معدلات أسعار الفائدة كمؤشر ومعدلات الربح.
- التغير في معدلات أسعار الصرف الأجنبي.
- التغير في أسعار الأوراق المالية.
- التغير في أسعار السلع.

سياسة إدارة مخاطر السوق:

- التعرف على المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله المصرفي وتقدير الخسائر الممكن حدوثها نتيجة هذه المخاطر وتحديد المخففات.
- إعداد الدراسات التحليلية لمخاطر السوق ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المتوقعة والاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلاد - العملة - السوق - الأداء والطرف المقابل.
- وضع آليات للحد من مخاطر السلع والمخزون من خلال اعتماد الشراء مع حق الرجوع ووعد الشراء الملزم.
- تشكيل مخصصات مناسبة لتخفيض مخاطر تغير العوائد.
- تحقيق التنوع في محفظة البنك بحيث تحقق التنوع الجغرافي وتنوع العملات وإدارة مراكز العملات التشغيلية وإدارة هذه المخاطر بما يتناسب مع قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من حيث الحدود المسموح بها.
- تحقيق النماذج بين السياسة المتحفظة والمعتدلة.

أ - مخاطر معدل العائد :

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تهتم بنتائج أنشطتها الاستثمارية والتمويلية في نهاية فترة حيازة الاستثمار والبضائع وبالتالي تعتبر المخاطر المصاحبة لهامش الربح منخفضة لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق إذ أنه وبموجب عقد المضاربة يتحمل المودع خسارة أمواله في حين يخسر البنك بصفته المضارب جهده، أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك لكامل الخسارة

يقوم البنك بقياس مخاطر السوق بطريقة القياس المعيارية القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة عن طريق تنقيطها ومن ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية والصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد ومن ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد والبنك لم يحم بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة ولم يشكل أي محفظة أوراق مالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر الدول والبنوك الخارجية ويلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر إلى وضع سقوف وحدود للتعاملات بالعملة الأجنبية ومراكز القطع وسقوف للدول والبنوك المختلفة بشكل يحقق التنوع الجيد مما يسهم بعدم تركيز المخاطر، كما يتعرض البنك إلى مخاطر انخفاض الودائع ومخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير المراجعات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك، هذا ويتم تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بخصوص إدارة الفجوات ضمن الفترات الزمنية المحددة في هذه القرارات، وفي هذا الصدد وللتخفيف من المخاطر تتم موازنة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات ودراسة الفجوات ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات التي تجري عمليات تحليل حساسية لأرباح البنك ومعدل العوائد والأرباح.

ب - المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما توجد ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات ويسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح وهذا يعني أن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح، وينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد عندما تستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المراجحة بفترة استحقاق طويلة نسبياً وبمعدل عائد لا يلبى التوقعات الحالية في السوق أو نتيجة لمخاطر سوق أخرى، وبهذا الصدد يقوم البنك بالتحكم بنسبة المضارب وإدارة مخاطر السيولة مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يكفي لمواجهة المخاطر التجارية المنقولة.

ج - المخاطر الخاصة بالعقود :

هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب الحسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقدياً في عقود التمويل بالمضاربة.

وفقاً لعقد المضاربة والذي يتم بموجبه المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، من حيث المبدأ، المخاطر الناشئة عن الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها، ولكنهم يستفيدون من المخاطر التجارية المنقولة التي تتحملها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وتحقق هذه المشاركة في المخاطر من خلال إنشاء واستخدام الاحتياطات المختلفة مثل احتياطي معدل الأرباح، ودعم حصة المضارب من الأرباح لأجل تعديل العوائد القابلة للدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار من تعرضهم لمخاطر تقلب العوائد الإجمالية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي تمكين سداد العوائد التنافسية في السوق

يقوم البنك بالإفصاح عن سياسة الحصص النسبية لمختلف عقود التمويل وتخصيص راس مال مختلف أنواع عقود التمويل الإسلامي وذلك من خلال معيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية .

د - مخاطر العملات الأجنبية :

هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية حيث تعتبر الليرة السورية عملة الأساس للبنك وتتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي من خلال الوقوف على نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي الذي يجب أن لا يتجاوز 1-4% من قيمة الأموال الخاصة بالصافي للمصرف، وتتم أيضاً مراقبة مركز القطع الإجمالي الذي يجب أن لا يتجاوز ما نسبته 60% من قيمة الأموال الخاصة بالصافي هذا وتعتمد السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الأجنبية على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل.

لا يتعامل البنك مع المشتقات المالية كعقود الصرف الأجلة أو عقود مقايضة العملة الأجنبية ولا يقوم بأي عمليات تغطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يقوم البنك بالاحتفاظ بفجوة مناسبة لكافة العملات الأجنبية.

هـ - مخاطر أسعار الاسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم إلا أن البنك لم يقدّر بالاستثمار في سوق الأدوات المالية عن طريق شراء أسهم بهدف المضاربة أو تحصيل عوائد، إذ لا توجد لدى المصرف سوى أسهم حقوق الملكية الخاصة به المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

و - مخاطر السلع :

تتسبب مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو الإجارة أو قيد الاستثمار أو قيد التصفية وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية حيث يتعرض البنك إلى خطر تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم وخلال فترة الحيازة وإلى خطر تقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة الإجارة إن كان يمارس هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية، إلا أن المصرف قد حدد منتجات يمارس بها نشاطه التمويلي القائمة على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق حصر المنتجات الائتمانية بمنتجات المرابحة حالياً الذي يجنب البنك الاحتفاظ بالسلعة لفترة طويلة إذ أن الفترة الفاصلة ما بين شراء البضائع وبيعها لا تتضمن المخاطر التي تتضمنها منتجات السلم والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها من المنتجات المصرفية الإسلامية، إذ يتحمل البنك مخاطر وجود عيوب مخفية في السلعة الممولة نتيجة قيامه بشرائها من مورديها بشكل يهدف لبيعها لعميل البنك، وفيما يخص نكول عميل البنك عن شراء السلعة بعد قيام البنك بشرائها يقوم البنك بالتحوط من هذا النوع من الخطر عن طريق تضمين عقد شراء البضاعة حق الرجوع على المورد خلال فترة زمنية محددة، ويقوم البنك بتنفيذ هذا الحق في حال نكول العميل عن شراء السلعة من البنك.

يقوم البنك باستخدام أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على سعر السلع (مستوى التضخم-سعر الصرف-الظروف الاقتصادية-تكلفة الإنتاج-مدى توفر البديل -الاستقرار السياسي).

ز - مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية مع الاعتبار أن الليرة السورية عملة الأساس للبنك، وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية فيما بينها بناء على تحديد حد أقصى للخسارة اليومية في عمليات الفوركس.

وفيما يلي أثر سيناريو زيادة سعر صرف العملات الأجنبية 10%

ليرة سورية**30 حزيران 2018**

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار امريكي (دائن)	22,125,243,636	2,212,524,364	2,075,195,879
يورو (دائن)	25,065,072	2,506,507	1,879,880
جنيه استرليني (مدين)	(4,283,276)	(428,328)	(321,246)
ين ياباني	-	-	-
عملات اخرى (مدين)	(5,226,245,646)	(522,624,565)	(391,968,423)

ليرة سورية**31 كانون الأول 2017**

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (دائن)	27,359,376,884	2,735,937,688	2,467,755,872
يورو (دائن)	16,772,237	1,677,224	1,257,918
جنيه استرليني (مدين)	(4,393,589)	(439,359)	(329,519)
ين ياباني	-	-	-
عملات اخرى (مدين)	(10,596,560,850)	(1,059,656,085)	(794,742,064)

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويله لزيادة الموجودات، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات وإدارة نسب السيولة ومراقبتها يوميا.

يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م.ن / ب 4 لعام 2009 الذي أوجب أن يحتفظ المصرف في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 58.84% كما في 30 حزيران 2018 بينما بلغت 66.39% كما في 31 كانون الأول 2017 , يشار إلى أن أعلى نسبة للسيولة بكافة العملات حتى 30 حزيران من عام 2018 كانت قد بلغت 66.89% بينما بلغت أدنى نسبة للسيولة خلال نفس الفترة 57.72%.

قامت إدارة المصرف بمجموعة كبيرة من الخطوات الهادفة لتخفيض مخاطر السيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: إدارة مكونات المحفظة الائتمانية بالشكل الذي يتناسب مع واقع السيولة القائم لدى المصرف.
- من ناحية إدارة المطلوبات: إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع.
- من ناحية إدارة سعر العائد: تخفيض نسبة المضارب بهدف زيادة الودائع.
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية: تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل.
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية: إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل.

كما يقوم البنك أيضا ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراء رقم 5938 بتاريخ 2 أيار 2011 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5% . هذا ويتم مراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

اختبارات الجهد على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية لتحديد حجم مخاطر السيولة وفق عدة سيناريوهات معتمدة من قبل الإدارة ويتم تحديد احتياجات السيولة المطلوبة بناء على هذه السيناريوهات للوصول إلى نسب السيولة المحددة من قبل الإدارة والمحافظة عليها لتبقى أعلى من المعدلات المسموح بها.

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية

كما في 30 حزيران 2018

35 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة)

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية:

المبلغ بالآلاف الليرات السورية	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	39,130,377	-	-	-	-	-	-	-	39,130,377
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	41,718,181	-	-	-	-	-	-	-	41,718,181
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	-	6,615,000	330,000	-	-	6,945,000
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	10,888,523	4,055,778	8,209,425	6,708,927	6,586,134	1,689,954	3,194,525	264,991	41,598,257
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	-	-	-	-	-	1,022,941	-	1,022,941
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-	2,380,850	2,380,850
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	1,706,706	1,706,706
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	6,276	6,276
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	-	-	-	-	1,361	-	-	1,361
موجودات أخرى	75,117	32,998	2,370,641	132,921	292,782	262,878	100	-	3,167,437
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	2,163,456	2,163,456
مجموع الموجودات	91,812,198	4,088,776	10,580,066	6,841,848	13,493,916	2,284,193	4,217,566	6,522,279	139,840,842
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	39,790,290	-	1,744,000	-	485,000	-	-	-	42,019,290
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	6,458,526	4,843,893	4,843,893	4,843,893	4,843,893	3,229,263	3,229,262	-	32,292,623
تأمينات نقدية	324,341	312,226	934,620	1,565,347	32,529	4,046,662	175	-	7,215,900
ذمم دائنة	210,231	-	-	-	-	-	-	-	210,231
مخصصات متنوعة	3,489	-	-	-	-	-	-	261,695	265,184
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	81,650	-	-	81,650
مطلوبات أخرى	2,469,951	1,371,956	10,157	-	9,453	-	-	-	3,861,517
مجموع المطلوبات	49,256,828	6,528,075	7,532,670	6,409,240	5,370,875	7,357,575	3,229,437	261,695	85,946,395
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	2,478,877	7,447,331	8,131,895	5,460,872	2,560,187	2,964,460	947,644	187,729	30,178,995
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	51,735,705	13,975,406	15,664,565	11,870,112	7,931,062	10,322,035	4,177,081	449,424	116,125,390
فجوة السيولة 30 حزيران 2018	40,076,493	(9,886,630)	(5,084,499)	(5,028,264)	5,562,854	(8,037,842)	40,485	6,072,855	23,715,452

35 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة):

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية:

المبلغ بآلاف الليرات السورية	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	36,216,904	-	-	-	-	-	-	36,216,904
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	49,130,072	405,871	6,392,520	-	-	-	-	55,928,463
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	-	-	-	-	-
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	218,898	2,701,760	3,742,427	18,610,719	5,006,480	3,527,153	355,036	35,384,968
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	-	-	-	-	1,098,644	-	1,098,644
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	2,380,850	2,380,850
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	1,693,854	1,693,854
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	4,017	4,017
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	-	-	1,361	-	-	-	1,361
موجودات أخرى	34,737	229,275	190,010	36,989	20,681	233,018	-	744,710
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	2,163,455	2,163,455
مجموع الموجودات	85,600,611	3,336,906	10,324,957	18,649,069	5,027,161	4,858,815	6,597,212	135,617,226
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	45,971,577	325,000	-	-	-	155,000	-	46,451,577
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	6,481,910	4,861,433	4,861,433	4,861,433	4,861,433	3,240,955	-	32,409,552
تأمينات نقدية	1,443,117	852,833	1,262,004	490,240	173,182	527,956	-	4,749,332
ذمم دائنة	137,394	-	-	-	-	-	-	137,394
مخصصات متنوعة	3,371	-	-	-	-	-	236,700	240,071
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	141,535	-	-	-	141,535
مطلوبات أخرى	1,761,896	1,104,988	8,144	-	-	68	-	2,875,096
مجموع المطلوبات	55,799,265	7,144,254	6,131,581	5,493,208	5,034,615	3,396,023	236,700	87,004,557
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	4,297,879	2,756,828	7,931,771	3,344,037	3,057,153	856,297	0	25,108,783
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	60,097,144	9,901,082	14,063,352	8,837,245	8,091,768	4,252,320	236,700	112,113,340
فجوة السيولة 2017/12/31	25,503,467	(6,564,176)	(3,738,395)	9,811,824	(3,064,607)	606,495	6,360,512	23,503,886

35 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة):
ثانياً : بنود خارج بيان المركز المالي

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 30 حزيران 2018
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
6,059,665,614	-	185,386,304	5,874,279,310	الاعتمادات والقبولات
11,141,914,651	-	-	11,141,914,651	السقوف غير المستغلة
3,604,074,782	-	175,468	3,603,899,314	الكفالات
20,805,655,047	-	185,561,772	20,620,093,275	المجموع

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 31 كانون الأول 2017
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
5,278,411,627	-	-	5,278,411,627	الاعتمادات والقبولات
9,042,656,202	-	-	9,042,656,202	السقوف غير المستغلة
3,645,533,390	-	-	3,645,533,390	الكفالات
17,966,601,219	-	-	17,966,601,219	المجموع

36 التحليل القطاعي:

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

• قطاع الأعمال:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي:

- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
- الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
- أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

مصرف الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 30 حزيران 2018

36 التحليل القطاعي (تتمة):

قطاع الأعمال (تتمة):

البيان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	التجارة الخارجية	أخرى	30 حزيران 2018	30 حزيران 2017
إجمالي الإيرادات	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
مخصص تدني للتمويلات الممنوحة	-	250,000,000	-	-	-	250,000,000	(400,000,000)
نتائج أعمال القطاع	138,281,189	2,126,286,576	213,847,203	489,996,251	112,426,740	3,080,837,959	3,143,894,337
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	(2,820,803,974)	(2,820,803,974)	(1,421,925,343)
حصة المصرف من أرباح (خسائر) الشركات الزميلة	-	-	-	-	-	-	-
الربح قبل الضرائب	138,281,189	2,126,286,576	213,847,203	489,996,251	(2,708,377,234)	260,033,985	1,721,968,994
ضريبة الدخل	-	-	-	-	(77,684,567)	(77,684,567)	(536,261,074)
صافي ربح (خسائر) السنة	138,281,189	2,126,286,576	213,847,203	489,996,251	(2,786,061,801)	182,349,418	1,185,707,920
موجودات القطاع	1,799,083,000	39,799,173,976	87,747,999,645	166,248,026	-	129,512,504,647	127,720,878,754
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	10,328,337,887	10,328,337,887	7,896,347,743
مجموع الموجودات	1,799,083,000	39,799,173,976	87,747,999,645	166,248,026	10,328,337,887	139,840,842,534	135,617,226,497
مطلوبات القطاع	-	-	42,032,899,222	7,343,484,163	-	49,376,383,385	51,236,223,433
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	36,570,011,751	36,570,011,751	35,768,334,295
مجموع المطلوبات	-	-	42,032,899,222	7,343,484,163	36,570,011,751	85,946,395,136	87,004,557,728
						30/06/2018	31 كانون الأول 2017

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية

كما في 30 حزيران 2018

36 التحليل القطاعي (تتمة):

• قطاع التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وإفريقيا وأوروبا.

30 حزيران 2018

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	2,018,442,286	158,885,771	2,177,328,057
حصة أصحاب الاستثمار المطلق	(572,425,609)	-	(572,425,609)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	598,783,493	-	598,783,493
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	51,086,910	-	51,086,910
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	-	-	-
إيرادات أخرى	3,639,498	-	3,639,498
إجمالي الأرباح التشغيلية	2,099,526,578	158,885,771	2,258,412,349
مصاريف تشغيلية	(1,883,777,474)	-	(1,883,777,474)
مخصصات تشغيلية أخرى	(114,600,890)	-	(114,600,890)
صافي الأرباح قبل الضريبة	101,148,214	158,885,771	260,033,985
مصروف ضريبة الدخل	(77,684,567)	-	(77,684,567)
صافي أرباح السنة			182,349,418
الموجودات 2018/06/30	100,693,239,385	39,147,603,149	139,840,842,534

30 حزيران 2017

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	1,939,610,677	665,426,529	2,605,037,206
حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	(351,647,502)	-	(351,647,502)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	733,287,371	-	733,287,371
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	197,767,083	-	197,767,083
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	-	-	-
إيرادات أخرى	1,184,449	-	1,184,449
إجمالي الأرباح التشغيلية	2,520,202,078	665,426,529	3,185,628,607
مصاريف تشغيلية	(1,391,587,464)	-	(1,391,587,464)
مخصصات تشغيلية أخرى	(72,072,149)	-	(72,072,149)
صافي الأرباح قبل الضريبة	1,056,542,465	665,426,529	1,721,968,994
مصروف ضريبة الدخل	(536,261,074)	-	(536,261,074)
صافي أرباح السنة			1,185,707,920
الموجودات 2017/12/31	87,730,192,043	47,887,034,454	135,617,226,497

مصرف الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 30 حزيران 2018

37 كفاية رأس المال:

المبلغ الذي يعتبره المصرف كرأس مال ونسبة كفاية رأس المال تحتسب وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2017 ليرة سورية	30 حزيران 2018 ليرة سورية	
21,287,464,592	21,314,420,592	الأموال الخاصة الأساسية
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال
14,708,920,881	14,708,920,881	أرباح مدورة غير محققة *
437,394,760	437,394,760	أرباح متراكمة محققة
313,909,216	313,909,216	احتياطي قانوني
313,909,216	313,909,216	احتياطي خاص
518,507,215	547,722,825	احتياطي معادل الأرباح
(4,016,696)	(6,276,306)	الموجودات غير الملموسة
(1,160,000)	(1,160,000)	عقارات آيلة للمصرف وفاء لديونه
33,051,351	33,051,351	الأموال الخاصة المساندة
33,051,351	33,051,351	احتياطي مخاطر التمويل
<u>21,320,515,943</u>	<u>21,347,471,943</u>	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
78,019,060,318	71,813,653,519	الموجودات المتقلة
1,442,955,143	1,323,501,723	حسابات خارج الميزانية المتقلة
3,762,975,256	4,597,454,686	المخاطر التشغيلية
10,814,178,673	9,244,996,249	مركز القطع التشغيلي
<u>94,039,169,390</u>	<u>86,979,606,177</u>	
<u>22.67%</u>	<u>24.54%</u>	نسبة كفاية رأس المال (%)
<u>22.64%</u>	<u>24.51%</u>	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
<u>99.84%</u>	<u>99.85%</u>	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (%)

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م.ن/ب 4 تاريخ 2014/2/26 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م.ن/ب 1 تاريخ 2008-2-4 بحيث يتم ادراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الاموال الخاصة الاساسية لأغراض احتساب كفاية راس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م.ن/ب 4 عام 2007

38 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية):

أ- ارتباطات والتزامات انتمائية خارج بيان المركز المالي الموحد:		
31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
5,278,411,627	6,059,665,614	اعتمادات مستندية
-	-	
3,645,533,390	3,604,074,782	كفالات:
22,000,000	52,093,746	لقاء دفع
3,315,290,022	3,131,003,686	لقاء حسن تنفيذ
308,243,368	420,977,350	لقاء اشتراك في مناقصات
9,042,656,202	11,141,914,651	سقوف تسهيلات انتمائية غير مستغلة
17,966,601,219	20,805,655,047	المجموع

ب- التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد :		
31 كانون الأول 2017	30 حزيران 2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	ارتباطات عقود مشاريع إنشائية:
-	-	تستحق خلال سنة
-	-	مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد
12,434,486	57,792,562	ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية:
115,938,699	67,107,130	تستحق خلال سنة
128,373,185	124,899,692	تستحق خلال أكثر من سنة
		مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد

39 القضايا المقامة من المصرف:

- الدعوى المرفوعة من بنك الشام على شركة دار الاستثمار:
- بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.
 - طعن شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.
 - وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، فأجابات الدائرة المذكورة طلبها بتاريخ 5/آب/2015 وقررت وقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحق شركة دار الاستثمار من جديد.

- تقدم بنك الشام بتظلم من ذلك القرار أمام محكمة الاستئناف / إعادة هـ 1، والتظلم مؤجل لتاريخ 11/شباط/2016 مد أجل (الحكم)، ونتيجة لما سبق، صدر بتاريخ 2016/2/11 قرار محكمة الاستئناف برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتفويض على أموالها.
- يوجد احتمالية كبيرة بأن يصدر الحكم لصالحنا نظراً للمخالفة القانونية الجسيمة التي اتسم بها قرار إعادة الهيكلة المتظلم منه، وفي حال صدر الحكم لصالح البنك فسيتم متابعة الإجراءات القضائية بحق شركة دار الاستثمار للمطالبة بالديونية، ويتم حالياً دراسة سبل إعادة مباشرة الإجراءات القضائية لتحصيل حقوق المصرف.
- تم المباشرة بالإجراءات التنفيذية و تم استلام اقرار دين جديد مذيّل بالصيغة التنفيذية و قام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد و تم تبليغ دار الاستثمار و نحن الآن بانتظار اجراءات التنفيذ من بقية الدائنين.

الدعاوى الأخرى:

- تم تحريك دعوى مطالبة بالتعويض عن حادث سرقة فرع بنك الشام بمدينة حمص امام محكمة البداية المدنية 19 بدمشق برقم اساس 12419 لعام 2014 و تم سماع الشهود بجلسة 2017/5/30 وصدر قرار إعدادي من القاضي بتكليفنا بإثبات الأضرار اللاحقة من جراء السرقة وأنها مشمولة بعقد التأمين وفي جلسة 2018/2/19 تم طلب مهلة من قبلنا لاستكمال الوثائق المطلوبة من قبل المحكمة فتأجلت لموعد 2018/3/12 و في موعد الجلسة تم ابراز الوثائق المطلوبة و تم تحديد يوم 2018/5/14 موعداً لجلسة جواب الخصم (التأمين) بعد أن استمهل للمرة الثانية.و الدعوى مؤجلة لجلسة 2018/7/22 لجواب المصرف.

40 الأحداث الهامة و اللاحقة :

الاحداث الهامة :

- قامت إدارة الخزينة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على البنك في عام 2017 والتي تتمثل بتجميد أصول بنك الشام في الولايات المتحدة الأمريكية ومنع الأفراد والشركات الأمريكيين من التعامل مع البنك , وفي هذا السياق نؤكد عدم وجود أي أصول أو أرصدة أو مبالغ للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية .
- و إن أثر هذه العقوبات على البنك هو تجميد أصول البنك لدى المؤسسة الأم .
- و نؤكد أن جميع تعاملات البنك لا تشوبها شائبة سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الشرعية ولدينا كافة الوثائق والمستندات التي تثبت صحة ذلك , و قد قامت إدارة البنك باتخاذ الاجراءات و الخطوات المناسبة لتفادي اثر العقوبات و نؤكد على استمرارية العمل بكافة المجالات والأنشطة والخدمات المصرفية المعمول بها والتي يقدمها الى عملائه ونؤكد أن جميع المواد المستوردة والمتعامل بها في البنك هي بضائع ومواد مسموح باستيرادها الى سورية , ولم تصدر أي قرارات بمنع توريدها لسورية من أي جهة كانت.
- و من جانبها قامت ادارة البنك مباشرة باتخاذ كافة التدابير والإجراءات القانونية من أجل شطب اسم بنك الشام من لائحة العقوبات من خلال توكيل شركة محاماة أمريكية متخصصة في هذا المجال والعمل على رفع العقوبات حسب الإجراءات والأنظمة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- بتاريخ 2018/05/13 تم اجتماع الهيئة العامة للمساهمين وتم إقرار زيادة رأس المال عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة بقيمة إجمالية 250,000,000 ل.س عن طريق توزيع أسهم مجانية، وبانتظار موافقة الجهات الإشرافية والوصائية.